الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/53/28
5 January 1999

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ٣٧ من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة الى لجنة رئيسية (A/53/L.34 و Add.1)]

### ٥٣/٢٨ - تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

**إن الجمعية العامة،**

**إذ تشير إلى قراراتها ٤٦/١٣٩ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، و ٤٧/٩٢ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، و ٤٨/١٠٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، و ٥٠/١٦١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، و ٥٠/٢٢٧ المؤرخ ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٦، و ٥١/٢٠٢ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، و ٥٢/٢٥ المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧،**

**وإذ تشير أيضا إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩١/٢٣٠ المؤرخ ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩١، وقراراته ١٩٩٢/٢٧ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢، و ١٩٩٥/٦٠ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥، و ١٩٩٦/٧ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٦، و ١٩٩٦/٣٦ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦، و ١٩٩٧/٥٦ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٧، و ١٩٩٨/٤٤ و ١٩٩٨/٤٦ المؤرخين ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨، والاستنتاجات المتفق عليها ١٩٩٥/١ المؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥، و ١٩٩٦/١ المؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦، و ١٩٩٧/١ المؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧،**

١ - **تؤكد من جديد** الالتزامات التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والواردة في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية[١] وبرنامج العمل[٢]، وتعهدهم بمنح أعلى أولوية للسياسات والإجراءات الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز التقدم الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية، وتحسين حالة البشر، والتكامل الاجتماعي، على أساس المشاركة الكاملة من الجميع؛

٢ - **تعرب عن قلقها البالغ** لخطورة الأزمة الاقتصادية الراهنة في كثير من مناطق العالم وما يترتب عليها من نتائج سلبية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، مما يبرهن على ضرورة التنفيذ الكامل للالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة، وتؤكد من جديد ضرورة الاستمرار في تقييم الأثر الناجم عن برامج التكيف الهيكلي بجملة طرق من بينها دمج الأبعاد الاجتماعية ذات الصلة؛

٣ - **تؤكد** الضرورة الملحة لجعل أهداف التنمية الاجتماعية الواردة في إعلان كوبنهاغن وبرنامج العمل محورا لصنع السياسات، بما في ذلك السياسات التي تؤثر في قوى السوق المحلية والعالمية وفي الاقتصاد العالمي؛

٤ - **تؤكد أيضا** ضرورة إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل مكان، ضمن إطار يجعل الناس محور التنمية ويستهدف تلبية احتياجات الإنسان بسرعة وبمزيد من الفعالية، وذلك بجملة أمور من بينها تعزيز التفاعل الإيجابي بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتشدد على الحاجة إلى وجود إرادة سياسية قوية لا تتزعزع على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي للاستثمار في الإنسان ورفاهه من أجل تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية؛

٥ - **تحيط علما** بتقارير الأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٣]، وعن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)[٤]، وعن دور الائتمانات الصغيرة في القضاء على الفقر[٥]؛

---

(١) **تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/ مارس ١٩٩٥** (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) **المرجع نفسه، المرفق الثاني.**

(٣) A/53/211.

(٤) A/53/329.

(٥) A/53/223 و Add.1.

## الأهمية البالغة للعمل الوطني والتعاون الدولي من أجل التنمية الاجتماعية

٦ - **تشدد** على أن التنمية الاجتماعية وتنفيذ برنامج عمل مؤتمر القمة مسؤولية تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات، وأن تعزيز وتنسيق التعاون والمساعدة الدوليين ضروريان لتحقيقهما على النحو الكامل؛

٧ - **تؤكد من جديد** أن التعاون الدولي القائم على أساس روح الشراكة والتضامن فيما بين جميع البلدان يسهم في إيجاد مناخ موات لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية؛

٨ - **تُهيب** بجميع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة تشجيع الأخذ بسياسة فعالة وواضحة لمراعاة منظور الجنسين في أنشطتها واستخدام تحليل التباينات بين الجنسين كأداة لإدماج بُعد متعلق بالجنسين في تخطيط وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالتنمية الاجتماعية؛

٩ - **تكرر الدعوة** التي وجهها مؤتمر القمة إلى الحكومات لإجراء تقييم، بصفة منتظمة، للتقدم المحرز على الصعيد الوطني في سبيل تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، وتشجعها على تقديم المعلومات مستعينة بالمبادئ التوجيهية التي وضعها الأمين العام لإعداد التقارير الوطنية عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل والعقبات التي واجهها هذا التنفيذ؛

١٠ - **ترى** أن اجتماعها الرفيع المستوى عن تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، الذي عقد يومي ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وتناول الموضوع العام "الأثر الاجتماعي والاقتصادي المترتب على العولمة والترابط وما ينطويان عليه من مضامين في مجال السياسات"، كان خطوة إيجابية نحو زيادة التعاون وتعزيز الشراكة بين أعضاء المجتمع الدولي؛

## تعبئة الموارد المالية

١١ - **تؤكد من جديد** أن تعبئة الموارد المحلية والدولية من جميع المصادر لأغراض التنمية هو عنصر أساسي لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة على نحو شامل وفعال؛

١٢ - **تُهيب** بجميع البلدان أن تضع سياسات اقتصادية تشجع وتعبئ المدخرات الوطنية وتجتذب موارد خارجية للاستثمار الإنتاجي، وأن تبحث عن مصادر تمويل مبتكرة، عامة وخاصة على السواء، من أجل البرامج الاجتماعية، مع كفالة استخدامها بصورة فعالة، وأن تسعى في عملية الميزانية إلى كفالة الشفافية والمساءلة في استخدام الموارد العامة، وأن تعطي الأولوية لتوفير وتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية؛

١٣ - **تعرب عن القلق** من أن التقلب في تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل يمكن أن يترتب عليه نتائج ضارة بالتنمية الاجتماعية تؤدي إلى تقويض أهداف مؤتمر القمة وانتكاس التقدم المحرز في تنفيذها، ولا سيما في البلدان النامية، وتشدد على ضرورة دراسة ُسبُل ووسائل التصدي لهذه المشكلة؛

١٤ - **تؤكد من جديد** الحاجة إلى توافر التزام سياسي قوي من جانب المجتمع الدولي لتحقيق تعاون دولي معزز من أجل التنمية، بما في ذلك التنمية الاجتماعية، وأن تعبئة الموارد المحلية والدولية من أجل التنمية، من كافة المصادر، هي عنصر أساسي لتحقيق التنمية بصورة شاملة وفعالة، وأنه ينبغي بذل جهود إضافية من أجل تعبئة وتوفير موارد مالية جديدة وإضافية للتنمية في البلدان النامية، وأنه رغم حدوث زيادة في تدفقات رأس المال الخاص، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية تظل مصدرا أساسيا للتمويل الخارجي، وتلاحظ أن البلدان المتقدمة النمو تعيد تأكيد ما تعهدت به من التزامات بأن تخصص في أقرب وقت ممكن النسبة المستهدفة المتفق عليها والتي حددتها الأمم المتحدة وهي ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية و ٠,١٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا، وأن البلدان المانحة التي حققت نسبة الـ ٠,١٥ في المائة المستهدفة سوف تسعى إلى الوصول إلى نسبة ٠,٢٠ في المائة، كما أن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتحسين فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية وتركيز هذه المعونات على أشد البلدان فقرا؛

١٥ - **تؤكد من جديد أيضا** أهمية الاتفاق على التزام متبادل بين الشركاء المهتمين من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بتخصيص ٢٠ في المائة، في المتوسط، من المساعدة الإنمائية الرسمية و ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية، على التوالي، للبرامج الاجتماعية الأساسية؛

١٦ - **ُتهيب** بالمجتمع الدولي، بما فيه المؤسسات المالية الدولية، أن ينفذ بصورة كاملة وفعالة جميع المبادرات التي من شأنها أن تسهم في إيجاد حل دائم لمشاكل الديون التي تعانيها البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، فتدعم بذلك الجهود التي تبذلها هذه البلدان لتحقيق التنمية الاجتماعية، وتعيد في هذا الصدد تأكيد الحاجة إلى إحراز مزيد من التقدم صوب تنفيذ مؤسسات بريتون وودز لتوصيات مؤتمر القمة، بما في ذلك المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

١٧ - **تسلم** بضرورة توفير التعاون التقني المناسب وغيره من أشكال المساعدة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية كما هو مبين في أحكام الإعلان وبرنامج العمل؛

## مشاركة المجتمع المدني والعناصر الفاعلة الأخرى

١٨ - **تؤكد من جديد** الحاجة إلى قيام شراكة وتعاون فعالين بين الحكومات والعناصر الفاعلة ذات الصلة في المجتمع المدني، والشركاء الاجتماعيين، والفئات الرئيسية كما هي معرفة في جدول أعمال

القرن ٢١[٦]، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، في تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل ومتابعتهما، وإلى كفالة مشاركتها في تخطيط السياسات الاجتماعية ووضعها وتنفيذها وتقييمها على الصعيد الوطني؛

١٩ - تشجع المنظمات غير الحكومية على مواصلة المشاركة في عمل لجنة التنمية الاجتماعية، وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، ومقرريه ١٩٩٦/٣١٥ المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ و ١٩٩٧/٢٩٨ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٧، وفي عملية التنفيذ المتصلة بمؤتمر القمة إلى أقصى مدى ممكن؛

## دور منظومة الأمم المتحدة

٢٠ - ترحب بالقرار ١/٣٦ الذي اتخذته لجنة التنمية الاجتماعية عن الموضوع ذي الأولوية "تعزيز التكامل الاجتماعي وكفالة مشاركة الجميع، بمن فيهم المحروم والضعيف من الفئات والأشخاص" والاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه[٧]؛

٢١ - ترحب أيضا بالبلاغ الوزاري الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ١٩٩٨ بشأن "الوصول إلى الأسواق: التطورات المستجدة منذ جولة أوروغواي، والمضامين والفرص والتحديات، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية وأقلها نموا، في سياق العولمة وتحرير التجارة"[٨]، وبالمقرر ١٩٩٨/٢٩٨ المؤرخ ٥ آب/أغسطس ١٩٩٨ الذي قرر فيه المجلس تخصيص الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩ لموضوع "دور العمالة والعمل في القضاء على الفقر: تمكين المرأة والنهوض بها"؛

---

(٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

(٧) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٨، الملحق رقم ٦ (E/1998/26-E/CN.5/1998/7)، الفصل الأول، الفرع باء.

(٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/53/3)، الفصل الرابع.

٢٢ - تشير إلى دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات والقمم الدولية الرئيسية للأمم المتحدة، التي عقدت في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨، وتحيط علما، في هذا الصدد، بقرار المجلس ٤٤/١٩٩٨ وكذلك بمقرره ٢٩٠/١٩٩٨ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨ المعنون "المؤشرات الأساسية للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لمؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الرئيسية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما"؛

٢٣ - ترحب بالجهود التي تبذلها الصناديق والبرامج من أجل مساعدة البلدان في تنفيذ جميع الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛

٢٤ - ترحب أيضا بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة والرامية إلى القضاء على الفقر، وبخاصة في أفريقيا وأقل البلدان نموا؛

٢٥ - ترحب كذلك بمساهمة منظمة العمل الدولية بشأن تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة، ولا سيما فيما يتصل بأنشطتها الرامية إلى تعزيز التوسع في العمالة المنتجة والحد من البطالة كجزء من تعزيز التنمية الاجتماعية؛

٢٦ - تأخذ في الاعتبار أن لجنة التنمية الاجتماعية سوف تبحث في دورتها السابعة والثلاثين في عام ١٩٩٩ موضوع "توفير الخدمات الاجتماعية للجميع"، وتؤكد أهمية استمرار المشاركة والدعم من الصناديق والبرامج وكذلك من الوكالات المتخصصة، ولا سيما منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وذلك في ترويج وإعمال الالتزام المتعهد به في مؤتمر القمة بالعمل على وصول الجميع وعلى نحو منصف إلى التعليم الجيد، وتمتعهم بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، ووصول الجميع إلى الرعاية الصحية الأساسية؛

٢٧ - تحث على مواصلة اللجان الإقليمية مشاركتها ودعمها في التشجيع على تنفيذ أهداف مؤتمر القمة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وتكرر دعوتها إلى هذه اللجان أن تواصل، وفقا لولاياتها وبالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمصارف الإقليمية، عقد اجتماع سياسي رفيع المستوى مرة كل سنتين لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، ولتبادل الآراء، وتحديد وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وتحديد مبادرات إضافية لتعزيز التنفيذ؛

٢٨ - ترحب في هذا السياق بعقد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعين على الصعيد دون الإقليمي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ وفي عام ١٩٩٩، وعقد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا اجتماعا إقليميا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، لتقييم متابعة مؤتمر القمة في منطقتيهما؛

## دورة الجمعية العامة الاستثنائية وعملية التحضير لها

٢٩ - **تشير** إلى قرارها ١٦١/٥٠ الذي قررت فيه عقد دورة استثنائية في عام ٢٠٠٠ لاجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة والنظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات؛

٣٠ - **تشير أيضا** إلى قرارها ٢٥/٥٢ الذي قررت فيه إنشاء لجنة تحضيرية يفتح باب المشاركة فيها لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأعضاء في الوكالات المتخصصة، ويشترك فيها المراقبون وفقا للممارسة المرعية في الجمعية العامة؛

٣١ - **تحيط علما** بتقرير ومقررات اللجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وباتخاذ مبادرات إضافية[٩]؛

٣٢ - **تؤكد مجددا** أن أهداف الدورة الاستثنائية ستكون إعادة تأكيد الإعلان وبرنامج العمل المتفق عليهما في مؤتمر القمة لا إعادة التفاوض عليهما، وتحديد مدى التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي والمعوقات المصادفة في هذا التنفيذ والدروس المستفادة منه، والتوصية بإجراءات ومبادرات ملموسة لمواصلة الجهود نحو التنفيذ الكامل والفعال للإعلان وبرنامج العمل؛

٣٣ - **تشير** إلى جدول الأعمال المؤقت للدورة الموضوعية الأولى للجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وباتخاذ مبادرات إضافية، الذي اعتمد في المقرر ٤٠٥/٥٣ المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨؛

٣٤ - **تعيد تأكيد** ضرورة إدماج منظور الجنس في جميع جوانب الأعمال التحضيرية وكذلك في الدورة الاستثنائية؛

٣٥ - **تحيط علما** بتوصية اللجنة التحضيرية بإناطة لجنة التنمية الاجتماعية، المضطلعة بالمسؤولية الرئيسية عن متابعة واستعراض تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل، بمسؤولية العمل بمثابة منتدى لتقديم التقارير الوطنية، فتستفيد من تبادل الخبرات المكتسبة وتحدد بالتالي في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ المجالات التي تحتاج إلى مزيد من المبادرات لكي تنظر فيها اللجنة التحضيرية[١٠]؛

---

(٩) المرجع نفسه، **الملحق رقم ٤٥** (A/53/45).

(١٠) المرجع نفسه، الفصل السادس، الفرع باء، المقرر ٣ (أ).

٣٦ - **تعيد تأكيد** قرار اللجنة التحضيرية بأن تأخذ أنشطتها الموضوعية في الاعتبار نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى والمساهمات التي تقدمها سائر الهيئات والوكالات المتخصصة ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في الوقت المناسب للدورات الموضوعية المعنية للجنة[١١]؛

٣٧ - **تدعو** جميع الهيئات والصناديق والبرامج ذات الصلة، فضلا عن الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، إلى المساهمة والمشاركة مشاركة نشطة في العملية التحضيرية وفي الدورة الاستثنائية بتقديم مساهمات للتقييم الشامل لتنفيذ التزامات كوبنهاغن وكذلك بتقديم مقترحات تتعلق، في جملة أمور، بالإجراءات والمبادرات الإضافية؛

٣٨ - **تدعو** منظمة العمل الدولية، التي لها بفضل ولايتها وهيكلها الثلاثي وخبرتها الفنية دور خاص تؤديه في مجال العمالة والتنمية الاجتماعية، إلى المشاركة بنشاط في العملية التحضيرية وفي الدورة الاستثنائية، والمساهمة في الاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة، والنظر في اتخاذ إجراءات ومبادرات إضافية في هذا السياق؛

٣٩ - **تدعو** الحكومات إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية من أجل دعم اشتراك أقل البلدان نموا في أعمال اللجنة التحضيرية والدورة الاستثنائية والأعمال التي تضطلع بها الأمانة العامة على سبيل التحضير للدورة الاستثنائية؛

## ترتيبات دورتي اللجنة التحضيرية القادمتين والدورة الاستثنائية

٤٠ - **تحيط علما** بقرار اللجنة التحضيرية أن تعقد دورتها الموضوعية الأولى في نيويورك في الفترة من ١٧ إلى ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٩ وأن تعقد دورتها الثانية في نيويورك أيضا في الفترة من ٣ إلى ١٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠[١٢]؛

٤١ - **تقرر** أن تنشئ اللجنة التحضيرية في أثناء الأسبوع الثاني من دورتها الموضوعية الأولى فريقا عاملا في الدورة مفتوح باب العضوية يضطلع بمهمة تيسير المشاورات بشأن المسائل التنظيمية ذات الصلة بالدورة الاستثنائية؛

٤٢ - **تحيط علما** بمذكرة الأمين العام عن الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية[١٣]؛

---

(١١) المرجع نفسه، المقرر ٤.

(١٢) المرجع نفسه، المقرر ٦ (ب).

(١٣) A/53/210.

**٤٣ - ترحب بالعرض الذي تقدمت به حكومة سويسرا لعقد الدورة الاستثنائية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف؛**

**٤٤ - تقرر عقد الدورة الاستثنائية في جنيف في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠؛**

**٤٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة؛**

**٤٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والخمسين البند المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية".**

**الجلسة العامة ٦٢**
**١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨**